نحو انتقال اقتصادي نسوي عادل في المغرب ومصر:

إنهاء النموذج الاستخراجي ضرورة ملحّة

تقرير من إعداد الحركة النسوية للعدالة الاقتصادية والإيكولوجية والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

MENAFEM
الحركة النسوية للعدالة الاقتصادية الإيكولوجية والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MenaFem Movement for Economic, Development And Ecological Justice

GREENPEACE
غرينبيس

ملخـــص تنفيـــذي

مقدمة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ، حيث ترتفع درجة حرارة المنطقة بالضعف مقارنة بالمعدل العالمي وتواجه ظواهر مناخية قاسية وضغطا مائيا كبيرا. وفي هذا السياق، تواجه دول شمال أفريقيا المستوردة للطاقة، مثل مصر والمغرب، تحدياً مركباً يتمثل في تحقيق أمنها الطاقي وسط اعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد وزيادة الطلب على الطاقة.

وفي ظل هذه التحديات المترابطة، تسعى مصر والمغرب إلى الاستفادة من موقعهما الاستراتيجي جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب إمكانياتهما في الطاقة الشمسية والرياح، لتصبحا نقاطًا محورية في سعي أوروبا لتنويع مصادرها من الطاقة. لذلك، فإن جذب الاستثمارات الأوروبية في مشاريع الطاقة أمر بالغ الأهمية ليس فقط للنمو الاقتصادي والانتقال الطاقي لهذين البلدين، ولكن أيضًا لتحقيق الأمن الطاقي والأهداف المناخية لأوروبا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإمكانيات المتبادلة المفيدة لمثل هذا التعاون، فقد أبرز النقاد وجود تضارب بين المصالح الأوروبية والاحتياجات الوطنية.

ومن خلال دراسات مفصلة للاستثمارات الأوروبية في مصر والمغرب، تمثل قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والزراعة، يوضح التقرير بشكل نقدي كيف تكرس الاستثمارات الأوروبية في المغرب ومصر ممارسات استخراجية تعود إلى الحقبة الاستعمارية، مما يعزز الديناميات غير عادلة لموازين القوى بين الشمال العالمي والجنوب في عالم ما بعد الاستعمار. وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات غالبًا ما يتم وصفها بالمفيدة للطرفين أو يتم إعطاؤها لونا أخضرا، إلا أنها في الواقع تخدم الأسواق الأوروبية بشكل أساسي وتنقل الكلفة والتداعيات البيئية والاجتماعية لنمو اقتصادات أوروبا إلى الجنوب العالمي.

ويقترح التقرير نموذجًا اقتصاديًا قائمًا على الاكتفاء الذاتي والرفاهية النسوية ويعطي الأولوية للشعوب والكوكب، مسترشدا بأمثلة مجتمعية وتقليدية تركها الأسلاف من مختلف أنحاء العالم. كما يسلط الضوء على الفلسفات الاقتصادية والمبادرات الشعبية في الجنوب العالمي، مثل اقتصاد الكفاية في تايلاند و"البوين فيفير" في الإكوادور وبوليفيا، التي تجسد مبادئ اقتصاد الرفاهية الذي سيعزز ويحمي الشعوب والكوكب.

الاستخراجية والنيوكولونيالية في الجنوب العالمي

الاستخراجية في الجنوب العالمي متجذرة في الأنظمة الاستعمارية التي استخرجت وصَدَّرت الموارد الطبيعية إلى أوروبا، مما أدى إلى تعزيز التصنيع في الدول الغربية بينما تسببت في تداعيات بيئية واجتماعية واقتصادية طويلة الأمد على المناطق المستعمرة. وتظل الهياكل النيوكولونيالية مركزية في النظام العالمي، مما يكرس عدم المساواة والنهب والاستغلال في الجنوب العالمي. فبينما ينطوي الاستعمار على الهيمنة العسكرية المباشرة على الدول المستعمرة، تعتبر النيوكولونيالية استمرارا لخضوع المستعمرات السابقة من خلال المؤسسات والهياكل الاقتصادية والسياسية العالمية.

وفي سياق الانتقال الأخضر، صاغ النقاد مفهوم الاستعمار الأخضر لتسليط الضوء على استمرار علاقات النهب والتجريد الاستعمارية في عصر الطاقات المتجددة، حيث تلبي الاستثمارات الأوروبية في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والزراعة احتياجات أوروبا من الموارد وتحافظ على نمط الحياة الغربي القائم على النمو، بينما تفرض تضحيات بيئية واجتماعية على دول الجنوب العالمي. وتخلق هذه الدينامية "مناطق تضحية"، حيث يتحمل السكان المحليون تداعيات احتياجات أوروبا من الطاقة والاستهلاك مقابل منافع ضئيلة.

وفي هذا السياق من موازين القوى العالمية غير المتكافئة، يؤدي التوسع الرأسمالي في الجنوب العالمي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية القائمة، خاصة القمع الجندري. فمع تحول العلاقات في الأسواق بفعل السياسات النيوليبرالية، يتم تفكيك المجتمعات التقليدية، كما يصبح العنف الجندري جزءًا لا يتجزأ من هذا التحول. وتعيد سياسات العولمة التي تقودها المؤسسات المالية الدولية - والتي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع، وإصلاحات الأراضي، وتقليل الوصول إلى الخدمات الأساسية - تشكيل العلاقات الاجتماعية، حيث تتحمل النساء القسط الأكبر من أعباء هذه التحولات.

المغرب ومصر، من الاستخراجية إلى الاقتصاد الأخضر

في المغرب ومصر، يعطي هذا النموذج الاستخراجي القائم على النمو الأولوية للصادرات على حساب الاحتياجات المحلية، حيث تخدم مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة بشكل كبير الأسواق الأوروبية، بينما تدعم موارد الغاز في مصر تنويع مصادر الطاقة في أوروبا. وفي الوقت نفسه، تركز الاستثمارات الزراعية الأوروبية في كلا البلدين على المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير، مما يحرم السكان المحليين من الموارد الأساسية للأمن الغذائي والمرونة البيئية. وتعطي هذه الحالات مثالا على توجه عالمي أوسع، حيث تستمر استثمارات الشمال العالمي في استغلال موارد الجنوب، مع تحمل دول الجنوب للتكاليف البيئية والاجتماعية لاقتصاد عالمي غير مستدام.

تاريخيًا، أجبرت المغرب ومصر، بوصفها دول ما بعد الاستعمار، إلى إعطاء الأولوية لتصدير المواد الخام والموارد الطبيعية خدمة للديون الخارجية، بسبب شروط السياسة النيوليبرالية التي فرضت من خلال برامج التقويم الهيكلي. وبدلاً من تعزيز التنويع الاقتصادي، سقطت هذه الدول في فخ الاعتماد على الموارد، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية. ومع انخفاض عائدات التصدير غالبًا، استمرت الديون الخارجية في الارتفاع، مما خلق حلقة مفرغة من سداد الديون وإجراءات التقشف والتخلف. وتكرس هذه الحلقة المفرغة الاعتماد على التمويل الخارجي الذي يحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد أو الانتقال إلى ما بعد النماذج الاستخراجية التي أُنشئت خلال الحقبة الاستعمارية.

أمثلة دراسية

استثمارات إيني في الوقود الأحفوري في مصر، خاصةً في حقل ظهر للغاز: بينما يتم وصفها كمساهمة في أمن الطاقة، فإن المشاكل في الحقل، والتي يُقال إنها ناتجة عن محاولات إيني للاستخراج المفرط، قد صاحبتها زيادة في النفايات الضارة بيئيًا وانخفاض في الإنتاج، مما أدى إلى انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي وانعدام أمن الطاقة للمجتمعات المحلية. ويُعطي نموذج إيني الأولوية لاحتياجات الطاقة في أوروبا، مما يوضح كيف أن الاستخراج المدفوع بتحقيق الربح يزيد من المشاكل البيئية والاعتماد بدلاً من تعزيز حلول الطاقة المستدامة.

الزراعة التجارية المستهلكة للماء بشكل مكثف في شمال إفريقيا: تركز الاستثمارات الزراعية الأوروبية في شمال إفريقيا على المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير مثل الطماطم والحمضيات، والتي تتطلب موارد مائية كبيرة. ويؤدي هذا النموذج إلى تفاقم ندرة المياه، خاصة في المناطق القروية. ومع استنزاف مخزونات المياه الجوفية بسبب الزراعة التصديرية، ما يعرض سبل العيش التقليدية والأمن الغذائي المحلي للخطر، بشكل يعكس العواقب الأوسع لإعطاء الأولوية للأسواق الأوروبية على حساب التوازن البيئي والمرونة في الجنوب العالمي.

تجسد التداعيات الاجتماعية والبيئية للاستثمارات الأوروبية في المغرب ومصر مدى الضرر الناتج عن النماذج الاقتصادية الاستخراجية في الجنوب العالمي، حيث تسود ممارسات تركز على رفع الصادرات على حساب مصالح المجتمعات المحلية:

- **تدهور البيئة واستنزاف الموارد:** تضر مشاريع النفط والغاز بالنظم البيئية وتستنزف الموارد الأساسية مثل الماء والأراضي الصالحة للزراعة، مما يعطل التنوع البيولوجي واستقرار الموارد على المدى الطويل.

- **الاتكال الاقتصادي وعدم المساواة:** يؤدي إعطاء الأولوية للصادرات على حساب الحاجيات المحلية إلى تكريس الاتكالية وتوسيع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وتتأثر المجتمعات القروية والفئات المهمشة بشكل غير متناسب، حيث تواجه النزوح والوظائف غير المستقرة ومحدودية الولوج إلى الموارد الحيوية.

- **عدم المساواة بين الجنسين والتفكك الاجتماعي:** تزيد الممارسات الاستخراجية من عدم المساواة بين الجنسين من خلال تهميش النساء وحصرهن في وظائف منخفضة الأجر وغير آمنة وزيادة أعباء الرعاية غير المدفوعة. ويؤدي تدهور البيئة والنزوح إلى تفاقم الهشاشة الاجتماعية وسط الفئات المهمشة.

إبراز البدائل: نحو اقتصاد رفاه قائم على الكفاية

يقدم هذا التقرير نموذجًا اقتصاديًا نسويا قائمًا على الكفاية والرفاهية كبديل قابل للتطبيق عوض النموذج الاستخراجي الحالي. ويتحدى اقتصاد الكفاية والرفاهية بشكل أساسي النموذج التقليدي الذي يركز على النمو، مؤكدًا أن الاقتصاد يجب أن يخدم الناس والكوكب. وعكس النماذج التقليدية التي تنظر إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك على أنها مؤشرات تفيد تحسن مستويات المعيشة، يعترف نموذج الكفاية بأن الاستهلاك المفرط ليس ضروريًا ولا مرغوبًا فيه لتحقيق جودة الحياة.

وتماشيًا مع مبادئ منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحالف اقتصاد الرفاهية (WEAll)، يؤكد هذا النموذج النسوي على الديمقراطية التشاركية والحفاظ على الموارد، كما يعزز من الشفافية والعدالة ويوصي بالسياسات طويلة الأمد التي تركز على حماية البيئة، وهو في ذلك يعيد دعوات واردة في مناهج متكاملة - مثل النمو السلبي والاستدامة القوية- إلى خفض استهلاك الموارد والاعتراف بعدم قابلية رأس المال الطبيعي للاستبدال.

وتقوي وجهات النظر النسوية التقاطعية هذا الخطاب من خلال معالجة التحديات الفريدة التي تواجهها الفئات المهمشة، والتأكيد على الحاجة إلى أنظمة اقتصادية دامجة وإعطاء الأولوية لمعالجة القضايا المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والمساواة الجندرية والعمل دون أجر والولوج العادل إلى الموارد. وتشمل المبادئ الأساسية للاقتصاد النسوي الاعتراف بالعمل غير المرئي وتعزيز الصحة البيئية وتوطيد التضامن والتعاون. ويؤكد هذا الإطار على الحاجة إلى الحماية من العنف في الصناعات الاستخراجية ويدعو إلى سياسات تدعم المساواة الجندرية والرعاية الصحية والعدالة الإنجابية.

يتماشى اقتصاد الرفاهية القائم على الكفاية مع القيم النسوية من خلال إعطاء الأولوية للاستدامة الاجتماعية والبيئية، مما يوفر بديلاً تحويليًا للنماذج التي تركز على النمو.

الارتكاز على النماذج المجتمعية والتقليدية والمتوارثة في السعي لتحقيق اقتصادات رفاه نسوية تضع الشعوب في المقام الأول

يتجلى هذا النهج في مشاريع الطاقة المتجددة التي تركز على المجتمع في جميع أنحاء الجنوب العالمي، حيث تساهم المشاركة المحلية في أنظمة الطاقة في تحقيق أهداف اجتماعية أوسع. وتعزز هذه المبادرات ديمقراطية الطاقة، مما يمكّن المجتمعات من إدارة الموارد بأقل أضرار بيئية.

ويسلط التقرير الضوء على أمثلة من الجنوب العالمي التي وضعت فعليا أنظمة تثبت فعالية اقتصادات الرفاهية التي تضع الناس في المقام الأول، ومن بينها:

- **اقتصاد الكفاية في تايلاند،**
- **رفاهية العيش أو "بوين فيفير" في الإكوادور وبوليفيا،**
- **نماذج الحكامة التشاركية في جنوب افريقيا وأواكساكا،**
- **استراتيجية التدبير المشترك في كمبوديا والفيتنام.**

ولتعزيز اقتصاد قائم على الكفاية، من الضروري الاستفادة من التقاليد المحلية والنماذج المجتمعية التي تركز على الاستدامة والاكتفاء الذاتي والعدالة، وهذا يتطلب دمج التقاليد المحلية في الحكامة التشاركية والتعاونيات، مما سيعزز المشاركة المجتمعية والملكية والدعم المتبادل.

وينطوي التقرير على أمثلة من قبيل:

- **المجلس** باعتباره مكان تجمع تقليدي في الثقافات العربية يهدف إلى تسهيل الحوار المجتمعي والحفاظ على التراث الثقافي من خلال تبادل المعرفة التقليدي،

- **التعاونيات** تعزز الملكية المحلية والإدارة العادلة للموارد، كما يتضح من تجارب تعاونيات زيت الأركان في المغرب من حيث تمكين النساء والحفاظ على البيئة. وفي مصر، ساهمت التعاونيات في مجال النقل إلى تحسسن الولوج والرفع من المرونة الاقتصادية،

- **الجمعية**، أو جمعيات القروض والادخار الدوارة (ROSCAs)، والتي تعمل كنظم مالية غير رسمية، تعزز المرونة المالية والثقة المجتمعية،

- **المعرفة التقليدية للمجتمعات الأصلية** والتي تعزز الممارسات التي تدعم التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية المحلية، كما هو الحال في مبادرة السيناوية في مصر.

توصيات لتعزيز اقتصاد قائم على الكفاية والرفاهية

على المستوى الوطني:

١. دعم الممارسات المستدامة والأمن الغذائي المحلي من خلال دعم مشاريع الطاقة المتجددة و إعمال تقنيات الزراعة المستدامة.

٢. تشجيع الملكية المحلية والحكامة التشاركية من خلال إنشاء صناديق أراضي المجتمع (CLTs) وضمان إدارة الموارد التشاركية والعدالة الجندرية في حكامة الموارد.

٣. بناء قدرات المجتمعات المحلية من خلال برامج التعليم والتدريب وتعزيز المعرفة القانونية والمالية.

٤. تعزيز الشفافية والمساءلة في الاستثمارات من خلال إنشاء أطر تنظيمية وقوانين الإفصاح العام ولجان رقابة مستقلة.

٥. مواءمة النماذج الاقتصادية مع القيم والتاريخ والتقاليد المحلية من خلال اعتماد نماذج الحكامة التقليدية مثل المجلس والتعاونيات.

على المستوى الدولي:

١. إصلاح الهيكل المالي العالمي لتحقيق انتقال عادل من خلال إلغاء الديون والرسوم غير العادلة ووقف تمويل الوقود الأحفوري، واعتماد الضرائب التصاعدية وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة.

٢. إصلاح اتفاقيات التجارة والقروض لتفكيك الأطر الاستعمارية الجديدة، بما في ذلك إلغاء اتفاقيات التجارة غير العادلة والابتعاد عن التدابير التقشفية.

٣. وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي لضمان معايير ضريبية عادلة.

٤. إنهاء الممارسات الاستعمارية الجديدة والاستخراجية ودعم الكفاية وتقرير المصير المحلي.

٥. تحقيق انتقال عادل نحو الطاقة المتجددة ودعم مبادرات النجاعة الطاقية بتمويل عادل.

٦. ضمان حكامة المجتمع بشأن الاستثمارات الأجنبية في الجنوب العالمي، من خلال تقييمات شاملة للأثر البيئي والاجتماعي تتماشى مع النهج الذي تطوره المجتمعات المحلية، وإجراء مشاورات مجتمعية ملزمة وعمليات مراقبة.

خاتمة

يدعو هذا التقرير إلى إعادة النظر في الاستثمارات الأوروبية في المغرب ومصر، وإيجاد بدائل للديناميات الاستخراجية التي توجه الشراكات بين الشمال العالمي والجنوب العالمي. فمن خلال إعطاء الأولوية للكفاية والعدالة الاجتماعية وتمكين المجتمعات المحلية، يمكن للمغرب ومصر ضمان مستقبل اقتصادي مرن يحترم البيئة ويخدم رفاهية المجتمع. ويجب أن يتحول دور أوروبا من الاستخراج الاستغلالي للموارد إلى تعزيز شراكات حقيقية والاعتراف بدول الجنوب العالمي كأطراف متساوية في بناء اقتصاد عالمي مستدام وعادل.